

أيها الحضور
ممثلي الاحزاب والمظمات الكردية والكردستانية
أيها الحفل الكريم
ابتها الاخوات ايها الاخوة

تحية لكم جميعا ، و نرحب بكم و نشكركم لتلبية دعوتنا لحضور هذه المناسبة و هي الذكرى الثامنة و الاربعين لميلاد اول تنظيم سياسي كردي في سوريا والذي اعلن عنه في ١٤ حزيران ١٩٥٧ بعد جهود بناء بذلها مجموعة من المثقفين الكرد ، وجاء تأسيس هذا التنظيم كضرورة موضوعية استدعاها وجود شعب يعيش على ارضه ويحتاج الى ممثل يقود نضاله و يعبر عن ارادته و يتصدى للسياسات الشوفينية والتي تحاك ضده لطمس هويته القومية، فلذلك سرعان مااحتضنته جماهير شعبنا في مختلف المناطق الكردية و دخل التنظيم كل بيت كردي . و قد سعى هذا تنظيم منذ بدايته الى تعزيز وحدة الوطن و البناء على النضال الوطني المشترك لتوثيق اواصر التاخي العربي الكردي القائم على الاحترام و الاعتراف المتبادل . و بدل من ان تنتقم السلطات السورية المتعاقبة هذا الحق الطبيعي في ان تكون للشعب الكردي حركة تقود نضاله الوطني و تعبر عن خصوصيته في النضال من اجل حقوقه القومية المشروعة ، فقد تعاملت معها بمزيد من الحقد و القمع و فتحت ابواب السجون امام كوادر ورفاق الحركة الكردية و اتخذت عمليات التمييز القومي اشكالا منهجية ومخططة حيث اقدمت حكومة الانفصال على اقرار مشروع الاحصاء العنصري و الذي جرد بموجبه عشرات الالاف من الكرد من جنسيتهم ، و بنفس الاسلوب اقدم حزب البعث على اقرار تنفيذ الحزام العربي و بذلك صودرة اراضي الكرد بطول ٣٥٠كم و عرض ١٥ كم و بنيت اكثر من ٤٠ مستوطنة للعرب الذين جيئ بهم من المناطق الداخلية من سورية و كذلك تم اصدار عشرات القرارات لمنع اللغة الكردية و فصل الطلبة من المدارس والمعاهد و العمال و الموظفين من وظائفهم وهكذا نرى ان كل كردي اصبح خطرا تمت محاربتة من قبل السلطات و قد توجت هذه القوانين و القرارات السيئة بحق الشعب الكردي و حركته السياسية بالتعميم الصادر عن القيادة القطرية الى حظر الاحزاب الكردية في سورية و تم التأكيد على ذلك في توصيات المؤتمر القطري العاشر و الذي تقرر بوضع دستور للاحزاب في سوريا حيث حرمت بموجبه الاحزاب القومية و الدينية متناسيا ان البعث نفسه هو حزب قومي .

ايها الحضور
ان هذه السياسة الشوفينية المنتهجة ضد الشعب الكردي عمق شعوره بالغبين و الاضطهاد و يهدد ذلك بشروخ عميقة في النسيج الوطني السوري فالشعب الكردي و باعتراف رئاسي هو جزء اصيل من تاريخ هذا الوطن ونسيجه و لكن بموجب هذه القوانين و الاجراءات

منظمة اوربا لحزبنا تشارك في احتجاجات
الجالية الكردية على خطف واغتيال
الشيخ محمد معشوق الخزنوي

شاركت منظمة اوربا لحزبنا في الاحتجاجات الجماهيرية التي نظمتها بالتعاون مع منظمات الاحزاب الكردية والكردستانية الاخرى و الجمعيات الكردية في اوربا. فقد شاركت منظمة الحزب في المانية في العاصمة برلين والعديد من المدن الاخرى في التظاهرات و التجمعات الاحتجاجية التي نظمتها مع منظمات الاحزاب الكردية وبعض الجمعيات الاجتماعية و الثقافية الناشطة في المانية. كذلك شاركت منظمات حزبنا في هولندا و النمسا و سويسرا و الدنمارك و السويد ... في النشاطات التي تمت في تلك الدول احتجاجا على اغتيال الشيخ الخزنوي و التنديد بذلك الفعل الاجرامي الذي تتحمل الحكومة السورية مسؤوليته السياسية و القانونية.

كما شاركت منظمة الحزب الى جانب منظمات الاحزاب الكردية و الكردستانية الاخرى في الحفل التأبيني الذي اقيم في مدينة دورتموند الالمانية للشيخ الراحل الدكتور محمد معشوق الخزنوي، و الذي حضره ممثلو كافة الأحزاب الكردية و الكردستانية و ما يزيد عن ٥٠٠ من أبناء وبنات جاليتنا الكردية في ألمانيا. و قد ألقى الرفيق الدكتور كاميران بيكه س مسؤول منظمة اوربا لحزبنا كلمة باسم الأحزاب الكردية الستة المتمثلة في هيئة العمل المشترك للأحزاب الكردية في سوريا – منظمات ألمانيا في حفل التأبين جاء فيها(....بداية نعزي عائلة الخزنوي وشعبنا الكردي باستشهاد الشيخ معشوق الذي ناضل بفكر اسلامي متطور ، وحمل معه قضية شعبه الكردي المضطهد، ومن أجل هاتين القضيتين تم اغتياله.....إن شعبنا الكردي الذي قدم المئات من القادة والكوادر شهداء لن يتخلى عن مواصلة نضاله العادل في سبيل حقوقه القومية المشروعة....)

منظمة ألمانيا تشارك في احياء الذكرى الـ ٤٨
لتأسيس أول حزب كردي في سوريا

شاركت منظمة المانية لحزبنا و بالتعاون مع هيئة العمل المشترك للأحزاب الكردية في المانية في اقامة حفل فني بمناسبة الذكرى الثامنة والاربعين لتأسيس اول حزب سياسي كردي في سورية. و قد شارك في الحفل، الذي أقيم يوم ١٧/٠٦/٢٠٠٥، العديد من الفنانين منهم محمود عزيز، باتكين، خوشناف، أفين ولات، كلستان سوباري وغيرهم... هذا و قد حضر الحفلة المئات من أبناء الجالية الكردية في المانية. و قد أقيمت كلمات بالكردية والعربية بهذه المناسبة. و قد ألقى الرفيق دارا عضو هيئة أوربا لحزبنا بهذه المناسبة كلمة هيئة العمل المشترك، هذا نصها:

مناقشة القضية الكردية السورية

في مؤتمر دولي للأمم المتحدة

عقدت الدورة الحادية عشرة لاجتماعات اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الانسان في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك في الفترة ما بين ٣٠/٣ و ٢٠٠٥/٦/٣٠ في مكتب الامم المتحدة في جنيف حيث المقر الرئيسي للمفوضية العليا لحقوق الانسان.

وقد حضر اعمال هذه الدورة ممثلو و وفود اكثر من ثلاثين دولة، و اكثر من خمسين منظمة و اتحاد منظمات غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الانسان و حقوق الاقليات بالاضافة الى الخبراء و الاكاديميين المختصين في مجال حقوق الانسان و قضايا الاقليات. و قد مثلت الوفود مختلف الاقليات القومية و الدينية و الاثنية و اللغوية وغيرها في جميع انحاء العالم (افريقية، اسيا، امريكا اللاتينية، اوربة، الشرق الاوسط....). و لأول مرة يشارك وفد كردي بصفة عضو اصيل يمثل الشعب الكردي في سورية كأقلية قومية الى جانب ممثلي الاقليات الاخرى. كما حضر المؤتمر ممثل الامين العام للأمم المتحدة، ومنظمات دولية اخرى بصفة مراقب، وقد تجاوز عدد الحاضرين ٢٠٠ عضوا.

بدأ المؤتمر اعماله صباح يوم الاثنين ٢٠٠٥/٦/٣٠ برئاسة الدبلوماسي والخبير في شؤون الاقليات البروفسور خوسيه بنغوا ممثل المفوض السامي لحقوق الانسان، بدأت الجلسة الاولى باقرار جدول الاعمال المقترح من قبل الفريق العامل الذي يعتبر بمثابة الهيئة التنفيذية للجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الانسان..

في اطار البند الثالث لجدول الاعمال استعرض ممثلو الاقليات والحكومات وضع الاقليات بتقديم المعلومات عن التدابير الايجابية والسلبية التي لها تأثير على حقوق الاقليات، فجرى نقاش عام عن حال الاقليات في جميع انحاء العالم، ومناقشة آليات التنفيذ الفعال للتدابير والقرارات المتخذة، وبحث الحلول الممكنة لمشكلة الاقليات بما في ذلك تعزيز التفاهم المتبادل بين الاقليات والحكومات وفيما بينها..

كانت مداخلات المراقبين والخبراء واعضاء الفريق العامل تركز على معاناة الاقليات وتهرب الحكومات من تنفيذ القانون، وبالتالي هناك من يشعر بأن الكلام لا يفيد فيلجأ الى اساليب اخرى، و هذا مؤسف حسب تعبير احد الخبراء. وقال رئيس المؤتمر ان الهدف هو الوصول الى حوار فاعل وليس حشر الحكومات في الزوايا وطلب اجوبة منها، و تمنى ان تحل المشاكل بالحوار والتفاهم والوثام بعيدا عن العنف والاقصاء.....وحسب رأي أحد الخبراء تستخدم بعض الدول مصطلح جزء من النسيج الوطني و المجتمع وغير ذلك من المصطلحات للتهرب من الاعتراف بالاقلية ومنحها حقوقها وما يترتب على ذلك من استحقاقات سواء أكانت أقلية قومية او اثنية او دينية او غيرها.

الاستثنائية تحاول السلطات الشوفينية الشطب على وجوده التاريخي و دوره النضالي و صهره في بوتقة القومية العربية. ازاء هذا التعامل لم تستطع الحركة الكردية توحيد صفوفها فزادت الاحزاب الكردية نتيجة عدم التعامل الديمقراطي داخل احزابها فانقسمت انقسامات عديدة في الوقت الذي نحن باحوج الى لم الصفوف ووحدة الكلمة فالمتابع للوضع الحالي في منطقتنا بشكل عام و سورية بشكل خاص يتطلب منا كأحزاب كردية ايجاد مرجعية كردية تحمل على عاتقها مهمة تمثيل طموحات واهداف شعبنا الكردي و ارادته في التحرر من الاضطهاد وتحقيق اهدافه المشروعة، والتفاعل والتنسيق مع القوى والفعاليات الوطنية على قاعدة الاحترام و الاعتراف المتبادل والنضال من اجل الديمقراطية لسورية و الحقوق القومية المشروعة لشعب الكردي ورفع الاحكام العرفية واطلاق سراح السجناء السياسيين و اقامة دولة العدل والقانون .

أيها الاخوة أيتها الاخوات

لقد احدثت جريمة اغتيال الشيخ العلامة محمد معشوق الخزنوي بعد اختطافه سابقة خطيرة و غريبة في مجتمع السوري لما كان لهذا الشيخ الجليل مكانة متميزة بين جماهير شعبنا الكردي و كان ذلك لافتا عندما خرجت عشرات الالاف في جنازته . حيث كان الشيخ الخزنوي داعية اسلامي متطور يدعو للاعتدال و نبذ التطرف والارهاب الى جانب ذلك كان ينشط في سبيل احقاق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سورية ورفع الاضطهاد عن كاهله . لذلك نحن بدورنا نحمل السلطات السورية المخابراتية كامل المسؤولية عن هذه الجريمة و نطالب بتحقيق عادل و شفاف و بمشاركة دولية للكشف عن خيوط هذه الجريمة البشعة و معاقبة منفذها ومن وراءهم .

ولا يسعنا ايها الاخوة والاخوات في نهاية كلمتنا الا ان نهنئكم ونهنئ ابناء شعبنا الكردي في كافة اجزاء كردستان (تركيا - ايران - عراق - سورية) و في العالم و ذلك بانتخاب السيد مسعود البرزاني رئيسا لاقليم كردستان في العراق الفدرالي.

تحية الى شهداء الكرد و كردستان العمل و النضال في سبيل احقاق الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في سوريا
هيئة العمل المشترك للاحزاب الكردية في سوريا - منظمات المانية -

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

الحزب اليساري الكردي في سوريا

الحزب الديمقراطي الكردي السوري

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي)

الكردية رسمياً، و أخيراً طالب البيان بإجراء تحقيق مستقل في أحداث ١٢ آذار الدامية وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة.

هذا وقد قدم كل وفد بيانه خطياً لإدارة المؤتمر التي أرسلت نسخة عنه الى الدولة المعنية للرد عليه، كذلك تم ارسال نسخة من الورقة الكردية الى الحكومة السورية التي لم يحضر ممثلها اعمال المؤتمر، و لم ترد على الورقة الكردية حتى اليوم الرابع قبل الاخير، علماً ان الوفد الكردي كان اول الوفود التي قدمت ورقتها وقراها في الجلسة الاولى على الحضور.

وقد حضر السفير السوري لدى الامم المتحدة في اليوم الرابع ليرد على الورقة الكردية بخطاب تقليدي مثل باقي خطابات الحكومة السابقة، حيث انكر كل ما ورد فيها واتهم (جهات مغرضة وخارجية تستهدف الوحدة الوطنية) بمحاولة استغلال المشكلة الكردية وطرحها في المحافل الدولية محاولة منها ضرب الوحدة الوطنية، وقال بأن المجريدين من الجنسية ما هم إلا نازحون قادمون من تركيا والعراق، وان هذه المشكلة سيتم حلها باعطاء الجنسية الى من تزوج من هؤلاء المجريدين من سوري او سورية، وحاول التشكيك في صحة ما ورد في الورقة الكردية بمقارنتها مع الاتهامات الموجهة الى المخابرات السورية بخطف وتعذيب و اغتيال الشيخ الخزنوي حيث تبين وحسب ادعائه ان مشكلة الخزنوي ما هي إلا جريمة جنائية عادية ليس لها ابعاد او خلفيات سياسية مستشهادا بما نشرته صحيفة الحياة اللندنية عن اعتقال منفذي جريمة الاغتيال. كما قال بأنه لم يمت احد من المعتقلين الاكراد على خلفية أحداث ١٢ آذار في السجون السورية تحت التعذيب، وان من تمت محاكمتهم على خلفية تلك الاحداث هم من قاموا بتخريب وحرق المؤسسات الحكومية حسب تعبيره. وفي مجال التعليم باللغة الكردية قال بأن التعليم متاح للجميع بدون اي تمييز بين المواطنين في سورية.

وقد رد الوفد الكردي على ادعاءات ممثل الحكومة السورية بالاشارة الى الوثائق والقرارات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية مدعماً ذلك بصور عن تلك الوثائق عارضاً اياها على رئاسة المؤتمر والحاضرين، كما تم الاستشهاد ببيان حديث كان قد صدر عن منظمة العفو الدولية في الاول من الشهر اي قبل يوم واحد فقط من حضور الوفد السوري الى المؤتمر وقد تضمن البيان اتهام المخابرات السورية بأن الشيخ الخزنوي هو سادس كردي على الاقل يموت تحت التعذيب منذ أحداث ١٢ آذار ٢٠٠٤. كما وشدد الوفد الكردي في معرض رده على المطالبة بحل المشكلة الكردية سلمياً عن طريق الحوار بعيداً عن العنف والإقصاء والإنكار.

وعلى هامش المؤتمر كان اعضاء الوفد الكردي يلتقون بأعضاء الوفود الاخرى و بالخبراء و اعضاء الفريق العامل و رئيس المؤتمر، مناقشين معهم مشكلة الاقليات وحقوق الانسان والمشكلة الكردية في هذا الاطار. ففي لقاء مع رئيس المؤتمر السيد **خوسيه بنغوا** قال: في السابق

ضمن البند الثالث قدم ممثلو الاقليات، وفي اطار المنظمات غير الحكومية التي ينتمون اليها، بيانات تتضمن عرضاً موجزاً لمعاناة ومشاكل اقلياتهم، وتوصياتهم ومطالباتهم لحل تلك المشاكل، وكان ممثلو الحكومات المعنية الحاضرة يقومون بالرد على تلك البيانات، ومعظم الردود كانت تتضمن النفي وعدم الاعتراف بما ورد في البيانات المقدمة من ممثلي المنظمات غير الحكومية.

الورقة الكردية:

و قد قدم الوفد الكردي الذي تألف من السادة: **ثيان بدرخان، عارف جابو، رياض حمي و عبد السلام نيو**، ورقتي عمل احدهما باللغة العربية والاخرى باللغة الانكليزية. تضمنت الاولى عرضاً موجزاً لمشكلة المجريدين من الجنسية الذين يتجاوز تعدادهم الربع مليون ومعاناة هؤلاء نتيجة حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية والانسانية الاساسية. كما تم الحديث في هذا البيان عن مشروع الحزام العربي و آثاره بتجريد العوائل الكردية من اراضيها واعطائها لفلاحين عرب تم استقدامهم من محافظتي حلب والرقّة وتوطينها في منطقة الجزيرة، كما تم تسليط الضوء على أحداث ١٢ آذار الدامية التي راح ضحيتها اكثر من ٣٠ قتيلاً واكثر من ٢٠٠ جريحاً والاعتقال العشوائي لحوالي ٣٠٠٠ مواطناً كردياً و ذلك بأمر من محافظ الحسكة الذي امر باطلاق الرصاص الحي واعتقال من يتراوح عمرهم ما بين ١٠ و ٦٠ عاماً، بالإضافة الى فصل الطلاب الاكراد من الجامعة والمدينة الجامعية، وانتهى البيان بالمطالبة بانصاف الشعب الكردي و تمتعه بحقوقه وحرياته الانسانية الاساسية بموجب القوانين والمواثيق الدولية، وتلخصت المطالب برفع حالة الطوارئ و الغاء الاحكام العرفية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في أحداث ١٢ آذار، و اعادة الجنسية الى المواطنين الاكراد المجريدين منها، و تعويض الفلاحين الاكراد عن اراضيهم التي انتزعت منهم، والاعتراف بوجود الشعب الكردي في سورية و تثبيت ذلك الاعتراف في الدستور.

اما البيان الثاني الذي قدم باللغة الانكليزية فقد تناول مسألة التعريب وتغيير اسماء المحلات والقرى والبلدات الكردية بأسماء عربية ومنع استعمال اللغة الكردية وحرمان الاكراد من التعلم بلغتهم الام وثقافتهم القومية بغية صهرهم والقضاء على لغتهم وثقافتهم وهويتهم القومية. وقد طالب البيان الحكومة السورية بالتوقف عن انكارها للوجود الكردي والتحاور مع الشعب الكردي والاقرار بحقوقه الشرعية، خاصة واننا نعيش عصر الديمقراطية والحوار والاعتراف بالآخر المختلف، وعلى الحكومة السورية ان تعترف بجميع الاقليات على اساس من المساواة دون اي تمييز. كما وطالب الحكومة السورية بالاعتراف بوجود الشعب الكردي وضمن حقوقه السياسية والثقافية في الدستور، والسماح بعمل الاحزاب السياسية الكردية، ورفع الحظر عن استعمال اللغة الكردية في التعليم وفي كل المجالات والامكنة وتسجيل اسماء المواليد

ذلك من الحقوق الاساسية التي يشترط لممارستها التمتع بالجنسية. وتعداد هؤلاء المجردين من الجنسية يصل اليوم الى ٢٥٠ الف انسان.

ثانياً- اما الحالة الثانية التي تبرز معاناة الشعب الكردي في سورية هو مشروع الحزام العربي الذي بدأ تنفيذه في خريف عام ١٩٧٣، حيث انتزعت الاراضي الزراعية من المواطنين الاكراد في محافظة الحسكة وتم توزيعها على فلاحين عرب تم استقدامهم من محافظة الرقة وحلب، فمنحت كل عائلة مساحة ٢٠٠ دونم و تم توطين هؤلاء الفلاحين العرب في قرى نموذجية، و حتى عام ١٩٧٥ تم توزيع ٧٢٠٠٠٠٠ دونم من اخصب الاراضي عليهم، وحرمان الفلاحين الاكراد من ابناء محافظة الحسكة.

لقد ادت السياسة التمييزية للحكومة السورية تجاه المواطنين الاكراد وما يعانونه جراء ذلك، الى حالة من الشعور بالاغتراب والغبن والاحتقان، وقد انفجر ذلك في آذار العام الماضي، حيث عمت المظاهرات السلمية مدة خمسة ايام جميع المناطق الكردية في سورية، بعد ان استغلت السلطات الامنية الفوضى الحاصلة في ملعب القامشلي اثناء مباراة لكرة القدم و اطلقت الرصاص الحي على الجمهور الكردي بأمر رسمي من محافظ الحسكة الذي عقد بتاريخ ١٢ آذار اجتماعا للجنة الامنية في المحافظة وامر باطلاق الرصاص الحي على المواطنين واعتقال من يتراوح عمرهم ما بين ١٠ سنوات و ٦٠ سنة، فقتل اكثر من ثلاثين شخصا وجرح اكثر من ٢٠٠ واعتقل بشكل عشوائي حوالي ٣٠٠٠ مواطنا كرديا ، والجدير بالذكر ان المعتقلين الاكراد تعرضوا للتعذيب الشديد الذي ادى الى وفاة بعضهم، كما و تم فصل العديد من الطلاب الاكراد من الجامعة ومن السكن الجامعي في جامعة دمشق على خلفية تلك الاحداث المؤسفة.

السيدات و السادة المحترمون:

هذه بعض مظاهر السياسة التمييزية ومعاناة الشعب الكردي في سورية الذي ينتظر الدعم والمساندة منكم لرفع الظلم عنه والتمتع بحقوقه وحرياته الانسانية الاساسية بموجب القوانين و المواثيق الدولية، واننا نطالب الحكومة السورية بما يلي:

١- رفع حالة الطوارئ و الغاء الاحكام العرفية، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين في السجون السورية ومنهم المعتقلون الاكراد.

٢- تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في احداث اذار الدامية ومحاكمة المسؤولين عنها.

٣- اعادة الجنسية الى الاكراد المجردين منها.

٤ -تعويض الفلاحين الاكراد عن اراضيهم التي انتزعت منهم في محافظة الحسكة نتيجة مشروع الحزام العربي.

٥- الاعتراف بوجود الشعب الكردي في سورية و تثبيت ذلك الاعتراف في الدستور، ليتمتع بحقوقه الثقافية والاجتماعية و السياسية و المدنية.

جنيف ٢٠٠٥/٥/٣٠

و شكرا لاصغائكم

كانت تركيا تدعي انه ليس هناك اكراد وما هم إلا اترك الجبال، ولكن بعد ذلك تبين ان هناك الملايين يطالبون بدولة ومختلفون تماما، لذلك عليكم بنشر المعلومات عن شعبكم واقامة العلاقات والاتصالات والحضور على الساحة الدولية من خلال المؤتمرات واللقاءات... ومن اجل الوصول الى حقوق الاقليات لا بد من توفر القوة، اي قوة الحجة والمنطق والحضور... وقد ابدى كل الذين تم اللقاء بهم تفهمهم وتعاطفهم مع الشعب الكردي وقضيته في سورية.

وفي باب الاقتراحات تقدم الوفد الكردي باقتراح خطي لعقد مؤتمر دولي اقليمي حول مشكلة الاقليات في الشرق الاوسط، وقد ايد الاقتراح ممثلو الاقليات الاخرى في الشرق الاوسط. وعند مناقشة مشروع البيان الختامي المقدم من قبل الفريق العامل في الجلسة الختامية للمؤتمر، تضمن المشروع توصية بعقد مؤتمرات اقليمية لبحث مشكلة الاقليات حيثما امكن ذلك والترحيب بالاقتراح القاضي بعقدها في شرق وغرب و شمال افريقيا وغرب آسيا، وحين سؤال الوفد الكردي والوفود الاخرى عن سبب عدم ادراج منطقة الشرق الاوسط ايضا؟! كان الجواب ان غرب اسيا يتضمن ذلك او يمكن اضافة عبارة الشرق الاوسط بعد وضعها بين قوسين... و لكن كان هناك تنسيق ومعارضة شديدة من قبل ممثلي الحكومات: المصرية و السورية والتركية والايرانية بحجة ان ذلك ليس ضروريا و يؤثر على الاستقرار في المنطقة و يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية وانه ليس من صلاحيات لجنة حقوق الانسان عقد هكذا مؤتمرات اقليمية... لذلك توصلت رئاسة المؤتمر الى حل وسط يقضي بالنص على: تشجيع عقد مؤتمرات اقليمية حول مشكلة الاقليات حيثما يكون ذلك ممكنا.

نص الورقة التي قدمها الوفد الكردي بالعربية

السيدات و السادة المحترمون:

بداية نتوجه بجزيل الشكر الى الذين نظموا هذا المؤتمر واتاحوا لنا المجال للتحدث عن معاناة الشعب الكردي في سورية الذي يزيد تعداداه عن ٢,٥ مليون نسمة محروم من حقوقه الاساسية، حيث تطبيق بحقه اجراءات وقوانين مخالفة لمبادئ حقوق الانسان والمواثيق الدولية. ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا لن نقف على كل تلك القوانين والاجراءات التمييزية المجحفة بحقه، وانما فقط سنقف على حالتين بارزتين.

اولا- قانون الاحصاء الاستثنائي الصادر بتاريخ ١٩٦١/٨/٣٢ بموجب المرسوم التشريعي رقم (٩٣)، والذي طبق بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٥ في محافظة الحسكة ذات الاغلبية الكردية. بموجب هذا الاحصاء الاستثنائي تم تجريد اكثر من ١٢٠ الف مواطن كردي من جنسيتهم السورية. وبذلك حرّموا من كافة حقوقهم المدنية والسياسية، فلا يحق لهم تملك العقارات، ولا يحق لهم ممارسة بعض المهن الحرة مثل الطب والمحاماة التي يشترط لممارستها التمتع بالجنسية السورية، كما انهم لا يستطيعون السفر الى خارج البلاد، ولا يحق لهم الترشيح او الانتخاب، وغير